

ورقة عمل

مسئولية المدقق الشرعي في ضوء قواعد السلوك المهني*

إعداد

الشيخ / محمد عمر جاسر

شركة شورى للاستشارات الشرعية

Sharia Audit Conference

* قدمت هذه الورقة في المؤتمر على هيئة عرض تقديمي (Power Point) وقد

قامت شورى لاحقاً بتحويلها إلى نص مقروء.

المقدمة

- يتمثل الهدف الرئيسي من مهنة التدقيق الشرعي بشقيها الداخلي والخارجي في إضافة الثقة إلى المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية عن مدى الالتزام في المنتجات والخدمات بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لذا يتوجب على المنتمين لمهنة التدقيق الشرعي الالتزام وتحقيق مستوى معين من الانضباط بقواعد سلوك وآداب المهنة، والقيام بأداء مهامهم على أحسن وجه، وتقديم خدماتهم بأمانة وإخلاص وموضوعية تجاه عملائهم وزملاء المهنة والمجتمع ككل.
- وفي مقابل تصديه لهذه المهام، فإن المدقق الشرعي يواجه مسؤوليات مهنية (تأديبية)، وقد يتعرض للمساءلة القانونية وذلك لمسئوليته المدنية عن التقصير وسوء التصرف، أو حتى للمسئولية الجنائية.

قواعد السلوك المهني

المفهوم:

- مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية والتي تعتبر بمثابة مقاييس للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على المدقق الشرعي التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع العملاء وزملاء المهنة و الجهات الاشرافية والجمهور من أصحاب المصالح المختلفة (Stakeholders).
- خليط من المبادئ التي تستند إلى الأسس الشرعية أو المهنية أو كلاهما معاً.
- ضمان عدم تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ومصلحة الآخرين وتنظيم العلاقة بين المدقق الشرعي والمجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى بين المدقق وزملائه في المهنة.

قواعد السلوك المهني

المفهوم:

- لا يوجد حتى اللحظة جهة منظمة لمهنة التدقيق الشرعي تختص بوضع معايير للتدقيق الشرعي وقواعد السلوك المهني له. لذلك تم الاستئناس بقواعد السلوك المهني للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، ومعايير المراجعة والضوابط والاخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI.

قواعد السلوك المهني

النزاهة:

- يفترض تحلي كافة المدققين الشرعيين بصفات بالاستقامة والأمانة في علاقاتهم المهنية والتجارية. وتعني النزاهة ضمناً التعامل العادل والصدق.
- ويجب ألا يكون للمدقق الشرعي علاقة مع التقارير أو المعلومات الأخرى، حيث يعتقد أن هذه المعلومات يجب أن:
 - تحتوي على عبارات خاطئة أو مضللة بشكل كبير.
 - تحذف أو تخفي المعلومات التي يطلب شملها حيث يكون هذا الحذف أو الإخفاء مضللاً.

قواعد السلوك المهني

النزاهة:

- المحافظة على سرية المعلومات التي يتاح له الاطلاع عليها في أثناء تأديته واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية.
- تجنب استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة أو بالعميل مما يتاح الاطلاع عليه في أثناء تأدية الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية من أجل نفع شخصي أو لمصلحة الغير.
- الامتناع عن أي سلوك أو تصرفات تهدد بشكل صريح أو مستتر تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية.

قواعد السلوك المهني

الاستقلالية والموضوعية:

- من المهم على المدقق الشرعي التمتع بالاستقلالية الفكرية، وأن يتحرى العدل والموضوعية في عمله تجاه جميع الأطراف المستفيدة من مهمته وذلك من خلال ابداء رأي محايد، ولكن لا تكفي الاستقلالية الفكرية ولا يمكن تحقيقها بدون الاستقلالية المادية.
- عدم الخضوع لتأثير جهة أو القيام بعمل يتعارض مع الموضوعية والنزاهة. وفي ظل ذلك يُلزم المدقق بإصدار تقرير يستند لأسس ومعايير مهنية واضحة.
- ومن هذه الناحية قامت المعايير المهنية بتفصيل الأمور التي يمكن أن تؤثر على الاستقلالية مثل التعيين والأتعاب والعزل والمصالح المالية والعلاقات العائلية.
- عالج نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي الصادر عن هيئة أسواق المال الكويتية هذا الجانب.

قواعد السلوك المهني

الكفاءة المهنية والعناية اللازمة:

- يفرض مبدأ الكفاءة المهنية والعناية اللازمة الالتزامات التالية على المدققين الشرعيين:
 - المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان حصول العملاء أو اصحاب العمل على الخدمة المهنية الكفوة.
 - تأدية المهام بكل اجتهاد وعناية وفقا للمعايير الفنية والمعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية.
- عدم قبول القيام بأية أعمال أو واجبات وظيفية أو مهنية الا اذا توافرت لديه القدرة التامة على أدائها بالمستوى الملائم من الكفاءة والاتقان، أو اذا امكنه الحصول على المشورة والخبرة الفنية الملائمة التي تمكنه من أداء ما يناط به من واجبات وأعمال بكفاءة عالية.
- تأدية الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية باتقان، بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية والقوانين واللوائح الوضعية المحلية منها والدولية التي لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.
- وضع خطة متكاملة لكيفية أداء الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية وتصميم نظام لرقابة جودة أعمال المساعدين والمرؤوسين.

قواعد السلوك المهني

السلوك المهني والمعايير الفنية:

- يتطلب السلوك المهني الالتزام بمعايير أخلاقية عالية وبالمعايير الفنية وبخاصة المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الاسلامية عند تأدية المدقق لواجباته وخدماته الوظيفية والمهنية.
- الالتزام بتطبيق المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والتدقيق.
- العناية التامة في أداء الاعمال والواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية.
- عدم القيام في أثناء تأدية الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية بأية أعمال أو أنشطة قد تنقص من أمانته أو موضوعيته أو استقلاله في أداء هذه الواجبات والخدمات، وعدم القيام بأي تصرف أو سلوك شخصي يسيء الى سمعة مهنته أو يهدد الثقة بها.

قواعد السلوك المهني

السلوك المهني والمعايير الفنية:

- عدم الاعلان عن الخدمات المهنية أو الترويج لها بطريقة لا تليق بالمهنة.
- عدم اللجوء إلى الخداع أو التضليل أو الادعاء فيما يتعلق بالخدمات المهنية الممكن تقديمها، أو فيما يتعلق بالتأهيل والخبرة الفنية المكتسبة.
- عدم الحط من مكانة وجودة عمل المدققين الاخرين.
- الامتناع عن دفع أية مبالغ أو عمولات نظير الحصول على ارتباط تدقيق جديدة أو ترشيح مدقق آخر لتدقيق أحد العملاء.

مسئولية المدقق الشرعي

تمهيد:

- بسبب تعدد الفئات التي تعتمد على تقرير المدقق لاتخاذ القرارات المختلفة وبسبب طبيعة تقرير التدقيق الذي من المفترض أن يزيد من مصداقية التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الاسلامية، فإن جمهور المتعاملين يتوقع أموراً كثيرة من هذا التقرير مما قد يترتب على ذلك عدة أنواع من المسؤولية والتي قد تكون خارج مسؤولية المدقق الفعلية. (فجوة التوقعات).

• المسؤولية الرئيسية عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة وأن هدف التدقيق الشرعي هو الوصول إلى غلبة الظن ودرجة عالية من المصدقية والموثوقية للالتزام.

• وحتى يخرج المدقق من دائرة المسؤولية عليه القيام بالاختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع قواعد المهنة وبذل العناية المهنية الواجبة.

• وفي حال ثبوت الخطأ والتقصير، يتعرض المدقق الشرعي للمسؤولية من الجهات المتضررة، مما يؤدي ذلك لتحقيق العدالة لكافة الأطراف ذات العلاقة وتوفير الحماية للمدقق ضد المساءلة القانونية، وبقاء المهنة واستمرارها وتشجيع الانضمام له.

المسؤولية التأديبية أو المهنية:

وهي المساءلة أمام الجهات المهنية التي تنظم المهنة وذلك في حال الإخلال بواجباتهم وبقواعد السلوك المهني بناءً على توصية محكمة أو لجنة التأديب وتراوح العقوبة المفروضة من هيئات الضبط بين التوبيخ ثم الغرامة المالية ثم دفع التكاليف ثم سحب حقوق المزاولة ثم تعليق العمل لفترة زمنية ثم سحب الترخيص وعدم مزاولة المهنة والفصل من العضوية.

المسؤولية المدنية

وهي المسؤولية التي تنشأ بسبب التقصير في أداء المدقق لواجباته مما يؤدي لحدوث ضرر للغير ومن حق كل من تضرر المطالبة بالتعويض

1. مسؤولية المدقق تجاه العملاء: وهي مسؤولية تعاقدية خاضعة للقانون العام.
2. مسؤولية المدقق تجاه الغير: وهي المسؤولية تجاه الطرف الثالث سواء كان مستفيد مباشر أو غير مباشر، يتحمل المدقق المسؤولية تجاهه في حالة الإهمال الجسيم والغش وذلك وفق قانون الضرر.

المسؤولية المدنية

1. مسؤولية المدقق تجاه العملاء: وتنقسم المسؤولية فيها إلى:
- مسؤولية تعاقدية: وهي نابعة من قانون العقد وتقع إذا أصدر تقريراً نظيفاً دون الالتزام بالمعايير أو تأخر في تقديم التقرير أو قام بإفشاء أسرار أو فشل في اكتشاف أخطاء مادية أو انسحب من التدقيق بدون مبرر مقبول.

2. **مسؤولية تقصيرية:** وهي نابعة من قانون الضرر وتكون ناتجة من الإهمال العادي أو الإهمال الجسيم أو الغش، مثل:
- الإهمال العادي: ويعني القيام بالعمل ولكن بمستوى من المهنية أقل من المعقول عند تنفيذ مهام التدقيق دون نية الخداع أو الاحتيال.
 - الإهمال الجسيم: ويعني عدم الاهتمام واللامبالاة وعدم بذل أي عناية مهنية والخروج عن معايير العناية المهنية والكفاءة.
 - الغش الاستدلالي: ويعني الإهمال الشديد مع نية الخداع وإلحاق الضرر ويسمى بالتهور مع الإهمال.
 - الغش: ويكون في حالة وجود أخطاء وتحريفات مادية مع علم المدقق بها وبأثرها السلبي ووجود نية الخداع للغير.
 - المساهمة في الإهمال: وذلك عندما يقوم العميل بضرر ما ويؤثر ذلك على عمل المدقق ويسبب في عدم اكتشاف الأسباب للضرر.

الأركان الأساسية لتحمل المدقق للمسؤولية: وتشمل

1. وجود التزام من قبل المدقق
2. حدوث التقصير والإهمال
3. وجود ضرر للغير
4. وجود علاقة سببية بين الإهمال والتقصير وحدث الضرر
5. يمكن تقدير الضرر

كيف يمكن للمدقق أن يخلي مسؤوليته إذا ما تعرض للمساءلة؟؟

يستطيع المدقق أن يبذل جهده وعنايته في مهمة التدقيق وحسب الظروف وبحيث إذا ما قام مدقق آخر بنفس العمل سيتوصل لنفس النتيجة وإلا فإنه مطالب بتعويض الضرر ويستخدم بعض الوسائل في الدفاع عن نفسه مثل:

1. بين كيف بذل عنايته المهنية ويقدم أوراق العمل التي تثبت ذلك
2. بين أن موضوع الإدعاء لا يقع ضمن حدود مسؤولياته
3. بين أنه لا صلة بينه وبين الضرر الذي وقع للعميل
4. بين العلاقة بين الضرر وما قام به العميل

الرأي الفقهي في المسؤولية المدنية:

يخضع المدقق الشرعي كالمراجع الخارجي، للمسئولية المدنية بنوعيتها العقدية والتقديرية، إذا توافرت عناصر هذه المسؤولية من الخطأ والضرر، وأساس هذه المسؤولية هو عقد الوكالة أو أحكام الضمان الذي يوجب التعويض عن الضرر الفعلي الذي يتعرض له شخص نتيجة خطأ شخص آخر.

المسؤولية الجنائية

ويحدث ذلك في حال وقوع ضرر يؤثر على كل المجتمع بشكل عام وتكون عقوبة ذلك الحبس لمدة محددة أو بغرامة مالية أو بكلا العقوبتين ومن هذه الأضرار بالمجتمع ما يلي:

1. دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاوله المهنة.
2. وضع تقريراً مغايراً للحقيقة أو صادق على وقائع مغايرة للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزاوله المهنة.

الرأي الفقهي في المسؤولية الجنائية:

يخضع المدقق الشرعي كالمراجع الخارجي إلى المساءلة الجنائية، إذا كان اخلاله بواجبات عمله يكون جريمة جنائية، شريطة أن يصدر قانون يحدد هذه الجرائم وعقوباتها، وأن يكون المدقق قد توافرت له الامكانيات ومنح الصلاحيات بما يمكنه من أداء واجبه، وذلك لأن القدرة شرط التكليف، وأساس هذه المسؤولية هو أن هدف المدقق الشرعي ومن في حكمه هم حماية وحفظ الدين بالتزام أحكام الشريعة الاسلامية، وهو بلا شك مقدم على حفظ المال.

والحمد لله رب العالمين



المراجع

1. حسان، حسين حامد، المسئولي الشرعية والقانونية لأعضاء الهيئة الشرعية، المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين 2003.
2. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، دليل السلوك المهني.
3. هيئة أسواق المال الكويتية، نظام ممارسة مهنة المراجعة والتدقيق الشرعي الخارجي، الكويت 2013.
4. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، معايير المحاسبة المالية، 2003.